النظريات السكانية*

مقدمة:

كانت القضايا السكانية مثار اهتمام عدد كبير من رجال السياسة والفلاسفة منذ أقدم العصور، إلا أن المفكرين الذين أبدوا اهتماماً بدراسة عوامل زيادة أو قلة السكان وتأثيرها في المؤسسات الاجتماعية ورفاه الجنس البشري لم يعالجوا هذه القضايا بصورة منتظمة كما أن جل اهتمامهم كان منصباً على معالجة قضايا السياسة العامة ذات الارتباط الوثيق بالمشاكل السكانية.

كانت كتابات الكثير منهم عرضة للتأثر بأفكار مسبقة . لذلك لا نجد في تلك الكتابات مساهمات هامة كالتي نلاحظها الآن في الكتابات الحديثة المتعلقة بنظرية السكان. ورغم ذلك، فإننا نرى من المفيد أن نستعرض تلك الآراء بصورة موجزة لفهم المراحل الأولى لتطور الفكر السكاني.

كما أننا سنستعرض كتابات القرن التاسع عشر- والقرن العشرين بطريقة تتميز بالاختيار والتركيز وسنحاول عرض الاتجاهات الفكرية المتعلقة بموضوع السكان وسنذكر نماذج مختارة من نظريات بعض العلماء الذين يمثلون هذه التطورات في النظريات الديمغرافية.

أ- الكتابات السكانية في العصور القديمة والوسطى:

كانت الكتابات القديمة تضم بين ثناياها كثيراً من الأفكار التي تعالج العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية. فالفكرة القائلة بان الزيادة السكانية السريعة قد تؤدي إلى انخفاض ناتج العامل في المتوسط، وبالتالي ، إنخفاض مستوى المعيشة بالنسبة للسواد الأعظم من السكان، تعتبر من الآراء الهامة التي وردت في كتابات كونفوشيوس وبعض فلاسفة الصين القدماء. كما أن مفهوم الحد الأمثل للسكان فيما يخص الزراعة له جذور عميقة في كتاباتهم فقد أكدوا على تحقيق توازن أمثل بين الأرض والسكان. (United Nations, 1973:33)

كذلك أبدى الكتاب الصينيون القدامى بعض الاهتمام بمعوقات نمو السكان فلاحظوا بان الوفيات تزداد نتيجة قلة الغذاء وإن الزواج المبكر يقود إلى ارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع، وإن الحرب تحد من نمو السكان، وان تكاليف مراسيم الزواج الباهظة تقلل معدلات الزواج. وعلى الرغم من هذه الآراء عن السكان والموارد، فإن المواقف من العائلة والزواج والأنسال كانت تشجع على زيادة السكان. وكان الهدف الرئيسي- من الزواج عند العراقيين زمن السومريين والبابليين هو الحصول على الأولاد. (فرومون، 1968)

كما وبشرت كافة الديانات القديمة بالدعوة إلى التكاثر والمحافظة على الحياة. يقول زرادشت " بان زرع شجرة وحراثة حقل وإنجاب طفل تعتبر ثلاثة أعمال تستحق المكافأة والتقدير". ويوصي كذلك الكتاب المقدس " الزند أفستا بما يلي:" تزوج شاباً ليكن ابنك خلفاً لك، وحتى لا تنقطع سلسلة الأحياء البشرية، فالله هو الذي يهب الحياة وواجب الإنسان أن يحافظ عليها ويعمل على استمرارها. فإذا حاول الإنسان أن يقطع السلسلة التي كان هو الحلقة الأولى فيها فإنه يقترف بذلك أثماً عظيماً. (فرومون، ١٩٦٨: ٢٠)

أبدى فلاسفة اليونان الأوائل اهتماماً أكبر في وضع سياسات سكانية بدلاً من صياغة نظريات حول موضوع السكان. عالج كل من أفلاطون وأرسطو مشكلة حجم

السكان من ناحية الدفاع والأمن والإدارة أكثر من اهتمامهما بعلاقة السكان بالنواحي الاقتصادية. أجمع فلاسفة العصر- اليوناني القديم والكلاسيكي في الدعوة إلى سكان ثابت وساكن وذلك لاعتقادهم بأن ثبات السكان يعتبر شرطاً أساسياً للمحافظة على الأمن والنظام في المدينة. كتب أفلاطون في (الجمهورية) قائلاً: يجب على القضاة أن ينظموا عدد الزيجات لكي يحافظوا على نفس عدد الرجال بعد إصلاح النقص الذي تحدثه الحرب، والأمراض والحوادث ، وعلى الدولة أن تعمل حسب استطاعتها على إبقاء عدد السكان دون زيادة أو نقصان .. نحن نطالب الحكام أن يحرصوا بكل عناية ورعاية على أن تتخذ الدولة لها مكاناً وسطاً بين الضخامة والصغر . وفي صدد بحثه عن القوانين التي تؤلف برنامجاً للجمهورية اقترح أفلاطون أن يكون عدد سكان المدينة (٥٠٤٠ مواطنا). فإذا زاد العدد عن هذا الحد فمن الضروري تحديد النسل من قبل العوائل الكبيرة وتنظم الهجرة وتحديد عدد النفوس. وإذا انخفض عدد السكان عن الحد الأمثل فالواجب تشجيع الزواج بتقديم المعونات والمساعدات والمنح والهبات وتأسيس دوائر تعمل على منح الجنسية للمهاجرين كآخر إجراء. (فرومون ١٩٦٨: ٥٠)

أما أرسطو فقد كان يرى أن أفضل حجم مناسب لسكان المدينة هو أن تضم أكبر عدد ممكن من السكان بحيث تستطيع توفير الحاجات الضرورية لهم على أن لا تصبح مسألة الرقابة والضبط عسيرتين. ولذلك يجب أن يحدد عدد الأطفال باستمرار ، ومن بين العوامل التي تمنع زيادة السكان كما يقول أرسطو، رمي الأطفال في العراء والإجهاض. (فرومون، ١٩٦٨: ٦٠)

صور الرومان قضايا السكان من خلال نظرتهم إلى إمبراطورية مترامية الأطراف بدلاً من دولة المدينة الصغيرة. لذلك فقد كانوا أقل من الإغريق في تحديد نمو السكان وأكثر اهتماماً بفوائده العسكرية والأغراض المرتبطة بذلك. ونظراً لهذا الاختلاف في الرؤية، فقدأظهرالكتاب الرومان اهتماماً أقل من الإغريق في معالجةالقضايا السكانية. إن اهتمامهم بزيادة السكان ، ورفضهم للعزوبية ونظرتهم إلى الزواج باعتباره أساس

الأنسال كانت قد وردت في التشريعات الرومانية آنذاك. ونخص بالذكر منها قوانين أغسطس التي أعطت امتيازات للمتزوجين وإنجاب الأطفال وحجبت تلك الامتيازات عن العزاب وذلك من أجل تشجيع الزواج وزيادة معدلات الولادة. (فرومون، ١٩٦٨: ٦٥)

أما العبرانيون فقد أبدوا اهتماماً كبيراً بتشجيع الزواج والتكاثر واعتبروا العقم من علائم سوء الحظ. (United Nations, 1973: 34)

وبشرت الديانة المسيحية منذ نشأتها بالدعوة إلى زيادة السكان. فارتفاع الوفيات الذي انتشر على نطاق واسع والتهديد المستمر بتقليل عدد السكان بسبب المجاعات والأوبئة والحروب جعلت معظم الكتاب يميلون إلى المحافظة على رفع معدل الولادة. فمعارضة تحديد النسل على سبيل المثال، لا يعود إلى تعارضه مع تعاليم الكنيسة وإنما نتيجة الخوف من قلة السكان كذلك. (U.N.1973:35)

أما أراء الكتاب المسلمين بخصوص السكان فهي مماثلة لأراء الكتاب اليهود والمسيحيين. ويجدر بنا أن نشير بهذا الخصوص إلى أراء ابن خلدون الفيلسوف العربي في القرن الرابع عشر، الذي تعتبر آراؤه هامة من ناحيتين: الأولى أنه يعتقد بأن زيادة الكثافة السكانية كانت مساعداً على رفع مستويات المعيشة وذلك لأنها ساعدت على زيادة تقسيم العمل، واستغلال الموارد بصورة أفضل ، وتحقيق الأمن العسكري والسياسي كذلك.

أما الناحية الأخرى، فهو يعتقد بان عهود ازدهار الدولة تعقبها فترات تدهور وأن التغير الدوري في السكان يواكب التقلبات الاقتصادية. فالرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي يؤديان إلى زيادة السكان زيادة الولادات وقلة الوفيات. وفي أعقاب فترات التقدم الاقتصادي هذه يميل الناس إلى حياة الترف والبذخ فيضطر الحكام إلى فرض الضرائب العالية على رعاياهم فيظهر التدهور السياسي والكساد الاقتصادي وقلة السكان ويعود ذلك إلى هرم الدولة وضعفها. (ابن خلدون : ١٩٩٨)

ب- نحو نظرية حديثة في السكان

تميزت الفترة الواقعة بين أواخر القرن الخامس عشر- ونهاية القرن الثامن عشر بتغيرات كثيرة تتجلى في تغير مواقف الناس بسبب عصر- النهضة. شهدت هذه الفترة قيام الدولة القومية، والاكتشافات العلمية الجديدة، وحركة الاستكشاف الجغرافية ونمو التجارة السريع، والاضمحلال التدريجي للنظام الإقطاعي وبداية ظهور الرأسمالية التي مهدت السبيل لقيام الثورة الصناعية وانعكس التأثير المشترك لهذه التطورات في تطور الفكر الاقتصادي والتفكير السكاني.

المذهب التجاري:

ساعدت العوامل المذكورة أعلاه على ظهور المذهب التجاري، وهو نظام اقتصادي يرمي إلى تعزيز ثروة الدولة عن طريق التنظيم الحكومي الصارم لكامل الاقتصاد الوطني وانتهاج سياسات تهدف إلى تطوير الزراعة والصناعة وتشجيع الاحتكارات.

أكد الكتاب التجاريون في الغالب على أهمية زيادة السكان وفضلوا إتباع سياسات تحفز زيادة السكان، بضمنها إجراءات لتشجيع الزواج وزيادة حجم الأسرة، وتحسين الصحة العامة، ومنع الهجرة إلى الأقطار الأخرى وتشجيع الهجرة إلى داخل القطر خصوصاً هجرة العمال الماهرين. وأكدوا على أهمية زيادة السكان من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، فهي تعتبر عنصراً مهما من عوامل قوة الدولة كما أنها تلعب دوراً أساسيا في زيادة دخل وثروة الدولة.

المذهب الطبيعي:

ظهر المذهب الطبيعي كرد فعل ضد الأفكار والسياسات التي جاء بها أصحاب المذهب التجاري، لذلك كانوا يطالبون بترك القوانين الطبيعية تعمل بحرية دون تدخل الدولة. واعتبروا الزراعة هي مصدر الثروة الأساسي وأنها العمل الوحيد المنتج، وعلى هذا الأساس تبلورت نظرتهم إلى المشاكل السكانية.

أكد الطبيعيون وجود علاقة موجبة بين السكان وعرض موارد المعيشة، أي أن حجم السكان يميل إلى الزيادة كلما زاد عرض موارد الطعام الضرورية للحياة. ورفضوا مبدأ زيادة السكان الذي نادي به التجاريون، وعلى وجه الخصوص لم يتفقوا مع سياستهم لزيادة السكان حتى ولو على حساب مستويات المعيشة. ومع ذلك فقد كان موقفهم إيجابياً من نمو السكان، على شرط أن تتمكن الدولة من زيادة الإنتاج الزراعي لدعم السكان المتزايدين. كان بعض الكتاب متفائلين بهذا الخصوص بينما اتخذ البعض الآخر موقفاً متشائماً .

إن تفاؤل كتاب القرن الثامن عشر بخصوص إمكانية توفير الغذاء اللازم للسكان المتزايدين وصل ذروته أبان الثورة الفرنسية، وقد ظهر خلال هذه الفترة كاتبان يستحقان الاهتمام هما: جودوين ، الفيلسوف والمصلح الاجتماعي البريطاني. وكوندرسيه الفيلسوف الرياضي الفرنسي، يعتقد جودوين بان التقدم العلمي سوف يضاعف موارد الطعام لدرجة بحيث يحتاج الإنسان إلى عمل نصف ساعة يومياً لتلبية كافة حاجاته. وأنه لم يكترث للزيادة السكانية السريعة وما ينجم عن ذلك من اختلاف التوازن بين السكان والموارد وذلك لاعتقاده بأن الحكمة والمعرفة سيهديان الإنسان إلى التحكم في نسله الأمر الذي يحول دون زيادة السكان فوق مستوى الموارد المتوافرة.

نظرية مالثوس في السكان

شهد القـرن الثـامن عشر- تغـيراً كبـيراً في المنـاخ الفكـري ، وكـان لهـذه التغيرات أثر عميق على النظريات الاجتماعية والاقتصادية إضافة إلى النظريات السكانية. وحينما تم التخلي عن المعتقدات الدينيـة والآراء الفلسـفية القديمـة بتأثير حركة التنوير الفلسفية، ساد الاعتقاد بأن المؤسسات الإنسـانية ستخضـع إلى نظام طبيعي، كما أظهرت الاكتشافات العلمية صحة ذلك في عالم الطبيعـة. ورغم ذلك فقد تباينت الآراء حول طبيعة النظام الطبيعي. فقـد ظـن الـبعض، أمثال جودوين وكندرسية أن باستطاعة الإنسان أن يستخدم القوانين الطبيعيـة العلمية في تحسين إنتاجـه وصـحته ورفاهيتـه العامـة.(U.N,1973:38) بيـنما عارض مالثوس مثل هذه الآراء فكتب مقالته الأولى ليبين أن قدرة الإنسان على الإنجاب والنسل أعظـم منهـا عـلى أنتـاج ضروريـات الحيـاة. (Thompsom, 1965:15)

لم تكن هذه الفكرة جديدة فقد ظهرت أفكار مماثلـة في كتابـات عـدد من السابقين لمالتوس . فقد ذكر بوتيرو، في القرن السادس عشر ، بـأن السـكان يميلون إلى الزيادة بالدرجة التي تسمح بها القابلية على الإنجـاب بيـنما كانـت وسائل المعيشة وقدرتها على الزيادة محدودة ، ولذلك فقد فرضت حـداً أعـلى على زيادة السكان. وهذا القيد على نمـو السـكان يظهـر بسـبب الفقـر، الـذي يعوق الزواج والكوارث المتعددة، كالحروب والأوبئة(Botiro, 1956:220). كما أثار ولاس الانتباه إلى الفترة القصيرة نسـبياً التـي يسـتطيع السـكان خلالهـا أن يتضاعف ، وقارن ذلك مع قدرة الأرض على أنتاج الطعام. (Wallace ,1761)

وذكر كانتيلون بأن "عدد السكان في قطر ما يعتمد على ما يتـوافر مـن وسائل العيش" وجاء تاونسند بفكرة مماثلة حين أكد بان "عدد السكان يتحدد بإنتاج الموارد المعيشية".

ذهب كل من كانتيلون وتاونسند إلى القول :"في الحالة التي ينخفض فيها مستوى المعيشة إلى أدنى حد ممكن ، فكل تكاثر في السكان سيؤدي إلى انخفاض مميت في مستوى المعيشة مسبباً الهلاك للجزء المتكاثر من السكان الذي لا يصيبه شيء من الموارد الأساسية. (فرومون، ١٩٦٨ :٢٤)

حاول مالثوس أن يعرض هذه الآراء بصورة منتظمة وتوصل إلى صياغة نظرية متسقة وشاملة في السكان وعلاقتها بالظروف الاقتصادية وكان لكتاباته أثر كبير في النظرية السكانية و الاقتصادية. بلور مالثوس آراءه عن السكان في بحثه المرسوم "مقالة عن مبادئ السكان" المنشورة سنة ١٧٩٨. كرس ما يقرب ثلثي الطبعة الأولى من المقالة لمناقشات فلسفية تناولت الأفكار المثالية التي نادى بها الاشتراكيون الطوبائيون بخصوص إصلاح المؤسسات الاجتماعية ولذلك فقد جاءت بعيدة عن موضوع السكان إلا من طرف غير مباشر . قام مالثوس بإصدار خمس طبعات منقحة لكتابه المذكور ، صدر أخرها سنة ١٨٢٦ كما صدرت طبعة أخرى بعد وفاته، سنة ١٨٧٢.

أنتقد مالثوس بصورة خاصة إدعاء كوندرسية بخصوص وصول الإنسان إلى مرحلة الكمال والسعادة وإدعاء جودوين بأن عيوب الناس تكمن في المؤسسات الإنسانية. وأعتبر مالثوس المؤسسات الاجتماعية القائمة آنذاك طبيعة وحتمية مؤكداً بأنه يستحيل إزالة الفاقة عن الطبقات الدنيا في المجتمع وأن سبب الفقر الرئيسي- والدائم يرتبط قليلاً أو لا يرتبط مباشرة بأشكال الحكومة، أو التوزيع غير العادل للملكية. وبعد صياغة المبدأ القائل بأن الإنسان يستطيع زيادة موارده المعيشية حسب متوالية حسابية بينما تميل إعداده للزيادة بمتوالية هندسية، ردّ مالثوس على التفاؤل الذي أظهره بعض الكتاب بأن قدرة الإنسان على زيادة موارد المعيشة كانت أقل بكثير من قدرته على التكاثر وأن مساوئ الأكتضاض السكاني كانت موجودة وما زالت حتى الآن. (Malthus, 1798)

وفي الطبعة السابعة (الأخيرة) والموسعة لمقالته صاغ مالثوس نظريته ودرس بالتفصيل دور السكان كسبب أساسي في الفقر. توصل مالثوس إلى صياغة نظريته المشهورة في السكان لتفسير العلاقة بين نمو السكان والتنمية الاقتصادية.

تستند نظرية مالثوس في السكان إلى فرضين أساسيين هما : أولاً ، أن الغذاء ضروري لحياة الناس؛ ثانياً ، أن العاطفة الجنسية بين الذكور والإناث ضرورية لإدامة الحياة وسوف تظل على حالتها الراهنة تقريباً، (مالثوس،١٧٨٩) كما افترض كذلك، أن السكان، حين لا يحول دونهم عائق يزدادون بنسبة هندسية: ١، ٢، ٤ ،٨، ١٦، ٣٢، ٦٤.

وفي الوقت ذاته، بسبب من تناقص غلة المساحة الثابتة، فإن إمدادات الغذاء يمكن أن تزداد فقط حسب متوالية عددية:١ ،٢ ،٣ ، ٤، ٥، ٦، ٧. في الواقع عندما يكون لدى كل عضو منتج من السكان مساحة أصغر للزراعة فإن أسهامه الحدي في إنتاج الغذاء سيبدأ بالتناقص، حسب قانون الغلة المعروف . ونظراً لان نمو الغذاء لا يمكن أن يجاري نمو السكان السريع أو يلحق به، فإن الأخير سيميل إلى الزيادة بمستوى حدود وسائل المعيشة أو عند مستوى الكفاف أو أعلى من ذلك بقليل. ولقد أكد مالثوس بان السبيل الوحيد للتخلص من هذا المأزق الحرج لانخفاض مستوى المعيشة المزمن أو الفقر المطلق هو لجوء الناس إلى "التحفض الخلقي" بالحد من تكاثر ذريتهم . وتبعاً لذلك يمكن اعتبار مالثوس بمثابة الرائد الأول في الدعوة نحو تحديد النسل.

لقد أدرك مالثوس وجود ضوابط حقيقة أو موانع تحول دون نمو السكان بمعدل يفوق نمو الغذاء. وقد صنف هذه العوائق إلى مجموعتين : الموانع الإيجابية المتمثلة بالحروب والمجاعات، والأوبئة؛ والموائع الوقائية المؤثرة ف ي معدل الولادة كالإجهاض وقتل الأطفال والكبح الخلقي المتمثل بتأخير سن الزواج، فضلاً عن ردع النفس عن ممارسة النشاط الجنسي قبل الزواج (Mathus , 1797:chap 1-4) . لقد أنتقد بعض الكتاب

افتراض مالثوس بأن إمداد الغذاء لا يمكنه أن يجاري نمو السكان السريع، مما اضطر مالثوس في اللجوء إلى مبدأ تناقص الغلة في الزراعة للدفاع عن وجهة نظره.

ولعل أخطر الانتقادات الموجهة إلى نظرية مالثوس هو ما جاء على لسان كارل ماركس والقائلة أن أصل الفقر والبؤس البشري إنما يعود إلى طبيعة النظام الرأسمالي القائم على الاستغلال لا إلى زيادة نمو السكان عن الحد الأمثل، حسب إدعاء مالثوس. وأنه يمكن التخلص من شرور الرأسمالية عن طريق التحول إلى نظام اشتراكي بدلاً من الحد من نمو السكان لان في ذلك فائدة في قوة العمل .

أستمر تأثير مالثوس الكبير في الرأي العام ، رغم الانتقادات هذه حتى العقد الأخير من القرن التاسع عشر وفي ذلك الحين أدى النمو الاقتصادي المتواصل إلى ارتفاع مستوى المعيشة، وانخفاض الخصوبة لدى الشعوب الغربية، مما قلل من أهمية نظرية مالثوس . وفي مطلع القرن العشرين تبين بوضوح أن مالثوس كان على خطأ حينما تجاهل إمكانيات التقدم العلمي والتكنولوجي وإمكانيات تقليل حجم الأسرة بواسطة استخدام وسائل منع الحمل الحديثة.

وفي العشرينات من القرن العشرين، فقدت النظرية المالثوسية جميع اعتبارها السابق تقريباً فقد حل الشبح الكنزي لقلة إعداد السكان محل الشبح المالثوس لكثرة عددهم.

ولكن في إعقاب الحرب العالمية الثانية حدثت تحولات سكانية جذرية في البلدان النامية قادت إلى بروز نظرية مالثوس من جديد إلى الواجهة . فقد أدى إنخفاض معدلات الوفيات السريع بسبب تحسن الأحوال الاقتصادية والصحية للسكان، من جهة وبقاء معدلات الولادة عالية من جهة أخرى إلى الانفجار السكاني لدى البلدان النامية والمتخلفة .

ومن الملاحظ أن التنمية الاقتصادية البطيئة لدى الشعوب النامية لم تكن كفيلة بمعالجة الصعوبات الناجمة عن سرعة نمو السكان، كما فعلت في أوربا عند ظهور الثورة

الصناعية، لذلك فإن كثيراً من الشعوب النامية والمتخلفة تعاني من الفقر والمجاعة، وسوء التغذية.

من الصعب الاعتقاد بأن نظرية مالثوس مازالت ذات صلة مناسبة ببحث مشكلات السكان الحديثة فهي لا تخبرنا شيئاً عن العلاقة الديمغرافية بين الخصوبة والوفيات. وهي تتجاهل العواقب الاقتصادية والاجتماعية لتغيرات التركيب العمري والجنسي للسكان، كما أنها لا تساعد على وضع إطار عام للسياسات السكانية في المناطق ذات الضغوط العالية . وعلى أية حال ، فإن الفضل الأكبر في دراسة مشكلات نمو السكان يعود إلى مالثوس.